ألف من السكان. وعند استثناء عرب اسرائيل من المجموع العام للسكان، وذلك لأنه لا يسمح لهم بدخول الجيش، فان النسبة تصل الى حوالى ٥٣ مجند لكل ألف من يهود فلسطين. في المقابل، بلغت نسبة المجندين في الجيوش العربية حوالى ١١,٥ لكل ألف من السكان، وفي الولايات المتحدة الاميركية كانت النسبة ٩,١ لكل ألف من السكان(٦١). على الرغم من ارتفاع ميزانية الجيش وارتفاع نسبة المجندين، طلب وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، زيادة ميزانية وزارته بنسبة عشرة بالمئة في العام ١٩٨٧. الا انه في ضوء صغر حجم سكان اسرائيل وضعف مواردها الذاتية، المالية والبشرية، سوف لن يكون باستطاعتها ـ كما ذكر هيرش غودمان في «الجيروزاليم بوست» ـ كسب معركة سباق التسلح في منطقة الشرق الاوسط في المدى الطويل، ولا حتى مع مصر التي يبلغ تعداد سكانها حوالى ١٥ ضعف تعداد يهود فلسطين(٦٢).

الى جانب ارتفاع نفقات الجيش، تخسر اسرائيل، سنوياً، ما يعادل ١,٥ مليار دولار في صورة نقص في الانتاج، وذلك بسبب كبر حجم الجيش ونظام الخدمة العسكرية في اسرائيل. لذا، يقول الاقتصاديون الاسرائيليون، ومنهم نحمياه شطسلر، انه بدون خفض النفقات العسكرية وتقليل أعداد العاملين في الجيش، والذي يتطلب، بدوره، الانسحاب من الاراضي المحتلة وتحقيق السلام مع العرب، فان من المؤكد استمرار مشاكل اسرائيل وتسارع التدهور في أوضاعها الاقتصادية(٦٣).

ان مشاكل اسرائيل الرئيسة، اليوم، يمكن وصفها بأنها ناتجة عن، وجزء من، ارتفاع الاستهلاك، وانخفاض الانتاجية، ومحدودية المصادر الطبيعية، وارتفاع النفقات العسكرية، وكبر حجم العجز في الميزانية وفي الميزان التجاري، والاعتماد على المعونات الخارجية. أضف الى ذلك اتباع سياسة اقتصادية وسياسية غير واقعية تقوم على اهمال تجارب الماضي وتأجيل القرارات المصيرية كافة الى الاجيال المقبلة. ان اسرائيل، اليوم، تستهلك حوالى ضعف ما تنتج؛ وتستورد من الخارج اكثر مما تصدر بحوالى ٥٠ بالمئة؛ وتنفق حكومتها حوالى ثلاثة أضعاف ما تقوم بتحصيله من ضرائب.

من ناحية أخرى، تعادل صادرات اسرائيل، والتي تبلغ قيمتها حوالى ١٢ مليار دولار في السنة، نصف قيمة الناتج القومي الاجمالي؛ بينما تعادل وارداتها، والتي تبلغ قيمتها حوالى ١٦ مليار دولار، ٦٥ بالمئة من قيمة ذلك الناتج(٦٤). في المقابل، تعادل صادرات أميركا حوالى خمسة بالمئة من ناتجها القومي الاجمالي، وتعادل وارداتها حوالى ثمانية بالمئة من ذلك الناتج فقط. أما اليابان، وعلى الرغم من قيامها بغزو اسواق العالم وارتفاع درجة اعتمادها على الصادرات، فان صادراتها تعادل ١٣ بالمئة من ناتجها القومي فقط، او حوالى ربع صادرات اسرائيل منسوبة الى ناتجها القومي(٦٥). في ضوء ارتفاع نسبة صادرات اسرائيل الى ناتجها القومي، تبدو احتمالات زيادة الصادرات ضعيفة وغير صحية في آن، وذلك لأن الزيادة، في حالة حدوثها، ستزيد درجة اعتماد اسرائيل على الاقتصاد العالمي وتعرّضها لما يعيشه ذلك الاقتصاد من اضطرابات وتقلبات مالية وسياسية متعددة.

ان مشاكل اسرائيل الاقتصادية هي مشاكل هيكلية عميقة وذات علاقة وثيقة بعقيدتها السياسية. اذ، على سبيل المثال، تبلغ ديون اسرائيل الخارجية، اليوم، حوالى ٢٩ مليار دولار، او ما يعادل ١٢٥ بالمئة من ناتجها القومي. وهذه تعتبر أعلى نسبة في العالم، بالنسبة الى الناتج القومي وبالنسبة الى نصيب الفرد. وفي الواقع، يعادل نصيب الفرد في اسرائيل من ديون دولته الخارجية خمسة أضعاف نصيب الفرد في المكسيك، وعشرة اضعاف نصيب الفرد في البرازيل، على الرغم من كون المكسيك والبرازيل اكثر دول العالم مديونية للخارج بعد اميركا.